AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/986
S/1996/474
3 July 1996

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البنود ٤٢ و ٤٤ و ٦٦ و ٧٣ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

مذكرة شفوية مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ وموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى الأمين العام، وتتشرف بأن ترفق طيه الرسالة الموجهة من السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية إلى الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن نتائج القمة العربية التي اجتمعت في القاهرة خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

هذا وترجو البعثة الدائمة أن يتم توزيع الرسالة المرفقة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ووثائق مجلس الأمن.

المرفـــق

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وموجهة إلى
الأمين العام من وزير خارجية مصر

اختتمت أعمال القمة العربية التي اجتمعت في القاهرة على مدى اليومين الماضيين، أي الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولقد اجتمع القادة العرب للوقوف على تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط ولبدء عملية تهدف إلى معالجة ما شاب العلاقات العربية من بعض المظاهر السلبية في الفترة الأخيرة، ولتنشيط التعاون العربي.

وفيما يتعلق بعملية السلام، أكد القادة العرب التزامهم بالتسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي على الأسس والمبادئ المتفق عليها، كما أكدوا أنهم سيستمرون في السعي من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وشددوا على أن هذا الموقف هدف وخيار استراتيجي من جانبهم. وفي هذا الصدد، طالب القادة العرب باستئناف المفاوضات العربية - الإسرائيلية على كافة المسارات.

ومن جانب آخر، أعرب القادة العرب عن قلقهم الواضح إزاء الخطوط الإرشادية التي اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية الجديدة مؤخرا، وإزاء البيان الذي ألقاه رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام الكنيست يوم ١٨ حزيران/يونيه الجاري، حيث أعربوا عن خشيتهم أن المواقف المبينة فيها تعكس خروجا على مراجع الإسناد المتفق عليها في مؤتمر مدريد، خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع عن تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وفقا لاتفاق أوسلو.

وعليه، فقد كان لزاما على القادة العرب أن يطالبوا الحكومة الإسرائيلية الجديدة بكل وضوح، بأن تستمر في الالتزام بروح ونص الأسس المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، وبتنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف المعنية، وفي هذا الاطار، أكدوا أن السلام العادل والشامل يجب أن يؤسس على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ "الأرض مقابل السلام". وطالب القادة العرب إسرائيل بتأكيد التزامها المقابل بعملية السلام وبمبادئها، وحذروا من أن أي تراجع من إسرائيل عن هذه العملية ستكون له تداعيات سلبية على الاستقرار والأمن في المنطقة، وسيدفع الدول العربية إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام.

لقد وجهت القمة العربية رسالة واضحة وقاطعة بأن العالم العربي ملتزم بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت، أوضحت أن هذا الالتزام يستوجب التزاما مقابلا من جانب إسرائيل. كما أتاحت القمة الفرصة لإجراء اتصالات عربية - عربية، بما في ذلك اتصالات بين الرئيس حافظ الأسد وكل من

الملك حسين والرئيس ياسر عرفات، والتي لا شك ستؤدي إلى تدعيم عملية السلام في الشرق الأوسط وإلى تعزيز التعاون العربي.

وأود أن أطلع سيادتكم على أن السيد الرئيس محمد حسني مبارك سيلتقي برئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو وعدد من القادة العرب ورؤساء الدول الأخرى، لبحث مستقبل عملية السلام وتحديد طبيعة الخطوات المقبلة. وفي هذا الإطار سيسعدني التشاور معكم حول سبل دفع المسيرة السلمية والخطوات الضرورية لتحقيق السلام الشامل والاستقرار في الشرق الأوسط.

وأرفق طيه البيان الختامي للقمة راجيا توزيعه كوثيقة رسمية من وثائق منظمة الأمم المتحدة.

(توقيع) عمرو موسى
وزير الخارجية

التذييل

البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦

تلبية للدعوة الكريمة التي وجهها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، عقد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية مؤتمر قمة في القاهرة في الفترة من ٥-٧ صفر ١٤١٧هـ الموافق ٢١-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦م.

وأعرب القادة العرب عن تقديرهم البالغ لمضامين الكلمة الافتتاحية التي ألقاها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس مؤتمر القمة، وقرروا اعتبار كلمته وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

واستجابة لآمال وتطلعات الأمة العربية، وإيمانا بالمصير الواحد، واستنادا إلى روابط الأخوة العربية، وفي ضوء دقة المرحلة التي تمر بها عملية السلام في الشرق الأوسط، اجتمع القادة العرب لتدارس الأوضاع التي استجدت في المنطقة، وإحياء العمل العربي المشترك، وتكثيف التشاور والتنسيق والتعاون العربي وتدعيم فعاليته، سعيا لاستنهاض الأمة ولم شملها، وبناء التضامن العربي باعتباره السبيل إلى تحقيق مبادئ وأهداف العمل العربي المشترك، وتوظيف طاقات الأمة العربية لحماية مصالحها واستعادة حقوقها المغتصبة، وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وانطلاقا من المسؤولية القومية، يؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب اسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية - باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الاسرائيلي - والانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والانسحاب الاسرائيلي الكامل غير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دوليا، وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى هذه الأسس يدعون إلى استئناف المفاوضات على كافة المسارات بدون إبطاء.

إن تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل هدف وخيار استراتيجي، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده اسرائيل بجدية وبدون مواربة، والعمل من أجل استكمال مسيرة السلام، بما يعيد الحقوق والأراضي المحتلة، ويضمن الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول المنطقة، وفقا للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد، وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، والتأكيدات المقدمة إلى الأطراف. ويؤكد القادة العرب أن أي إخلال من جانب اسرائيل بهذه المبادئ

والأسس التي قامت عليها عملية السلام، أو تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة، أو المماطلة في تنفيذها، من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسة عملية السلام، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر ويضطر الدول العربية كافة إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل في إطار عملية السلام، الأمر الذي تتحمل الحكومة الاسرائيلية وحدها المسؤولية الكاملة عنه.

كما يؤكد القادة العرب تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقا، ولا ينشئ التزاما، ويعتبرون أن إقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل خرقا لاتفاقيات جنيف وإطار مدريد، وتعويقا لعملية السلام، مما يتطلب وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية في الجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة القدس، وإزالة هذه المستوطنات. كما يؤكدون رفضهم تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني، ويشددون على أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط لا يكون إلا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى حقهم في العودة على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك، ومن أجل إنجاح عملية السلام على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية، يدعو القادة العرب رعاة عملية السلام، والاتحاد الأوروبي واليابان ودول مجموعة عدم الانحياز والدول الأخرى المعنية، والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية، إلى العمل على ضمان عدم إخلال اسرائيل بأسس عملية السلام، ووفائها بالتعهدات التي تم الالتزام بها، سواء بالنسبة للاتفاقات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، أو بالنسبة لقضايا مفاوضات المرحلة النهائية، مع مواصلة توفير المساندة السياسية والاقتصادية الضرورية للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية. وفي هذا الصدد أكد القادة على ضرورة إنهاء الحصار الاسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني.

ويؤكد القادة العرب مساندتهم للبنان فيما يواجهه من اعتداءات اسرائيلية مستمرة على أرضه وشعبه وسيادته، ويطالبون المجتمع الدولي بضمان الوقف الفوري وغير المشروط لهذه الاعتداءات وإنهاء الاحتلال، وتحميل اسرائيل مسؤولية تعويض لبنان عن كافة الأضرار التي لحقت به.

ويؤكد القادة العرب ضرورة انضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يجددون مطلبهم بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، تشمل كافة دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، ويؤكدون تصميمهم على اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية المنطقة من مخاطر هذه الأسلحة وتجنيبها سباق تسلح يزيد من التوتر ويهدر مواردها وطاقاتها.

ويشدد القادة العرب على أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط هو الضمان الحقيقي لتوفير الأمن لكافة دول المنطقة.

وإيمانا من القادة بأهمية دعم الأمن القومي العربي الشامل في مواجهة التحديات التي تهدد سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها ومواردها الطبيعية، وانطلاقا من الارتباط الوثيق بين الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل كوحدة لا تتجزأ، وبين الأمن الوطني لكل دولة من الدول العربية، يؤكد القادة العرب عزمهم على بناء التضامن العربي باعتباره السبيل الصحيح لتحقيق أهداف العمل العربي المشترك، والذي يستند إلى احترام المرتكزات الأساسية للنظام العربي وفي مقدمتها التمسك بمبادئ احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لكل دولة، وسيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، وتسوية المشاكل الثنائية بين الدول العربية بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ القانون الدولي، والعمل على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات المبرمة في إطارها، كما يؤكدون على أن ضمان الأمن القومي العربي بمعناه الشامل هو أفضل سبيل للحفاظ على كيان الأمة العربية وصيانة مصالحها.

وانطلاقا مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة، وما غدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل في كيانات أكبر، يؤكد القادة العرب على أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية إسهامها ومشاركتها على النطاق الدولي تتطلب تحقيق التنمية العربية، وتفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها. ولذا، كلّف القادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا، والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي الراهن.

وحرصا من القادة العرب على تعزيز دور جامعة الدول العربية، فقد أكدوا عزمهم على تعزيز مكانتها وتفعيل دورها، وضرورة الالتزام بميثاقها وقراراتها صونا للمصالح العليا للأمة العربية. وفي هذا الصدد، أكد القادة العرب على ضرورة الوفاء بالالتزامات المالية تجاهها.

استعرض القادة العرب كذلك مختلف القضايا العربية والإقليمية، وفي هذا الإطار:

- يُعرب القادة العرب عن تضامنهم مع دولة البحرين الشقيقة، وتأييدهم الكامل للإجراءات التي تتخذها لتثبيت أمنها واستقرارها، ويعربون عن استنكارهم الشديد للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة البحرين، ويؤكدون وقوفهم إلى جانبها ضد أية محاولات تهديد من أي طرف كان، ويدعون إيران إلى احترام سيادة دولة البحرين، في إطار من الاحترام

المتبادل وعلاقات حسن الجوار، والامتناع عن أية أعمال تخريبية تستهدف دولة البحرين، بما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة.

- يؤكد القادة العرب على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم ومساندتهم لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر؛ ويدعون إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية؛ ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة قضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي القادم.

- يُعرب القادة العرب عن أملهم في استمرار العلاقات التقليدية والمصالح العربية التركية المشتركة. وفي هذا الصدد، يُعربون عن قلقهم إزاء الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، ويدعون تركيا إلى إعادة النظر في هذا الاتفاق بما يمنع المساس بأمن الدول العربية.

- يؤكد القادة العرب تمسكهم بضرورة الحفاظ على وحدة العراق، ومعارضتهم لأية سياسات أو إجراءات تؤثر على سلامته الإقليمية وتهدد حدوده ووحدته الوطنية، ويطالبون الحكومة العراقية بالالتزام بعدم انتهاج أية سياسات عدوانية تستهدف استفزاز جيرانها العرب، واستكمال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإفراج عن كافة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات، والالتزام بآلية التعويضات، باعتبار أن ذلك كله هو السبيل الصحيح لرفع العقوبات المفروضة على العراق، وتوفير الظروف الملائمة لاستعادة دوره في النظام الإقليمي العربي ويرحب القادة العرب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين العراق والأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥)، كخطوة إيجابية نحو تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق والتي تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية عنها، ويطالبون بالإسراع في وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

- يُرحب القادة العرب بتوقيع حكومتي اليمن واريتريا على اتفاق المبادئ لإحالة النزاع بينهما إلى التحكيم الدولي، وإعادة علاقاتهما السلمية في ضوء صلات الجوار والمصالح المشتركة للدولتين، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على انتظام واستقرار المصالح الملاحية الدولية في البحر الأحمر.

- يُعرب القادة عن بالغ قلقهم إزاء الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي من الإجراءات القسرية المفروضة عليه بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و٨٨٣ (١٩٩٣)، ويعتبرون أن عدم التجاوب مع المساعي والجهود التي بذلتها الجماهيرية والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي قد أخر كثيرا من التوصل إلى حل للأزمة، وضاعف من معاناة الشعب العربي الليبي. ويرى القادة أن اقتراح الجامعة العربية القاضي بإجراء محاكمة محايدة وعادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندي في لاهاي، مع توفير الضمانات اللازمة لهما، الذي لقي تأييدا دوليا واسعا، يُعتبر حلا عمليا مناسبا يؤدي إلى إنهاء الأزمة. لذا، فإنهم يدعون الدول الغربية الثلاث لأن تتخذ موقفا إيجابيا من هذا الاقتراح إنهاء للأزمة ورفعا لمعاناة الشعب العربي الليبي التي طالت دون مبرر، كما يُطالب القادة العرب برفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، خاصة وأن استمرار هذه العقوبات من شأنه أن يدفع الدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنيب الشعب الليبي مزيدا من الأضرار.

- يُعرب القادة العرب عن قلقهم إزاء استمرار الوضع المتردي في الصومال، ويدعون زعماء الفصائل الصومالية إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم لتحقيق المصالحة الوطنية، ونبذ خلافاتهم، والعمل على تشكيل سلطة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالي.

- وفي الوقت الذي يستنكر فيه القادة العرب المحاولات الرامية إلى إلصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة الوطنية المشروعة، فإنهم يدينون كافة أشكال الأعمال الإرهابية والتخريبية وإثارة الفوضى التي يتعرض لها عدد من الدول، بما فيها الدول العربية، بهدف النيل من أمنها واستقرارها، ويعربون عن مساندتهم لتلك الدول. كما يعربون عن تأييدهم للجهود والإجراءات الرامية إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المختلفة لظاهرة الإرهاب العالمية، مؤكدين في الوقت ذاته على تمسكهم بالحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان.

- أحاطت القمة العربية علما بما تعرضت له الجمهورية اليمنية الشقيقة من آثار الفيضانات التي أدت إلى إزهاق الأرواح وتدمير المنازل والبنية الأساسية في عدد من محافظات الجمهورية. وإذ يقدم القادة العرب مواساتهم للشعب اليمني الشقيق، فإنهم يؤكدون دعمهم ومساندتهم للجمهورية اليمنية، ويناشدون المنظمات الدولية المتخصصة أن تقدم للجمهورية اليمنية كافة أشكال الدعم والمساندة.

هذا وقد اتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم واجتماعاتهم لمتابعة تنفيذ ما اتخذوه من قرارات، وللتعامل مع المستجدات التي قد تواجه الأمة العربية. وفي هذا الإطار، وفي ضوء متطلبات وظروف المرحلة القادمة، اتفق على:

١ - قيام فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، باعتباره رئيس القمة الحالية، بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع القادة العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية للمتابعة والاتفاق بالنسبة لانعقاد القمة التالية.

٢ - تكليف وزراء الخارجية بعقد اجتماع لمراجعة التطورات المتعلقة بعملية السلام، وذلك قبيل اجتماع مجلس الجامعة العربية في أيلول/سبتمبر القادم، أو حين تقتضي الضرورة ذلك.

وأعرب القادة عن بالغ شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك، ولشعب جمهورية مصر العربية الشقيق، على ما قوبلوا به من كرم ضيافة وحُسن وفادة، وعلى ما لمسوه من تنظيم وإعداد متميز للمؤتمر، معربين لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك عن أطيب تمنياتهم، ولشعب مصر الشقيق دوام التقدم والازدهار.

قـــرار

إن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٥-٧ صفر ١٤١٧هـ الموافق ٢١-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦م.

- بعد إطلاعه على قرارات وبيانات مؤتمرات القمة العربية ومجلس الجامعة بشأن تدعيم العمل العربي المشترك وتعزيز آلياته،

- واستنادا إلى الأهداف والمبادئ التي يحددها ميثاق جامعة الدول العربية،

- واسترشادا بما ورد في خطاب الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية في الجلسة الاحتفالية التي عقدها مجلس الجامعة بمناسبة العيد الخمسين لتأسيس جامعة الدول العربية،

- وتقديرا للظروف التي تمر بها الأمة العربية، والتحديات التي تواجه العمل العربي المشترك وأجهزته، فضلا عن التطورات التي استجدت على المستويات الإقليمية والعالمية،

- ورغبة منه في تعزيز العلاقات العربية وتنميتها بما يخدم الأهداف العليا للأمة العربية ويصون أمنها،

يقـــرر

١ - الموافقة من حيث المبدأ على:

أ - إنشاء محكمة العدل العربية.

ب - ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي.

ج - إنشاء آلية جامعة الدول العربية لدرء النزاعات والسيطرة عليها وتسويتها بين الدول العربية.

٢ - تكليف وزراء الخارجية باستكمال الصيغ النهائية الخاصة بكل منهم.

٣ - إحالة اقتراح الجماهيرية العربية الليبية الخاص بمشروع الاتحاد العربي إلى مجلس الجامعة العربية لدراسته وعرضه على مؤتمر القمة القادم.

مقـــرر

إيماء إلى ما تضمنه البيان الختامي من تأكيد لأهداف تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وبالإشارة إلى القرار رقم ١٢٧٢ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته السابعة والخمسين في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦.

يقرر مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٥-٧ صفر ١٤١٧هـ الموافق ٢١-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦م:

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما.

- - - - -